

Distr.: General
20 March 2020
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار 1718 (2006)

مذكرة شفوية مؤرخة 19 آذار/مارس 2020 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة
للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرف بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أن تقدم إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار 1718 (2006) تقرير الولايات المتحدة فيما يتعلق بالفقرة 8 من قرار مجلس الأمن
2397 (2017) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 19 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

تقرير الولايات المتحدة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2397 (2017)

تقدّم الولايات المتحدة الأمريكية هذا التقرير وفقا للفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2397 (2017).

فقد أقر مجلس الأمن في قراره 2397 (2017) بأن الإيرادات المتأتية من عمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الخارج تساهم في برامج البلد للأسلحة النووية والقدائف التسيارية المحظورة. وأعرب المجلس عن قلقه لكون رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزالون يعملون في دول أخرى بغرض توليد إيرادات متأتية من الصادرات الأجنبية التي يستخدمها البلد لدعم هذه البرامج، وذلك على الرغم من الفقرة 17 من القرار 2375 (2017) المعتمدة من ذي قبل.

وبناء على ذلك، قرر المجلس أن على الدول الأعضاء أن تعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً وفي غضون مهلة لا تتجاوز 24 شهراً من تاريخ اتخاذ القرار جميع رعاياها الذين يكسبون دخلاً في إطار الولاية القضائية لتلك الدول وجميع الملحقين التابعين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المكلفين بمراقبة السلامة الذين يشرفون على العاملين في الخارج من رعايا هذا البلد، ما لم تقرر الدولة العضو أن رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعنيين من رعايا الدولة المذكورة أيضاً أو من الرعايا الذين تُحظر إعادتهم إلى الوطن، طبقاً لأحكام القوانين الوطنية والدولية السارية، بما في ذلك القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفق مقر الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

وقرر مجلس الأمن كذلك أن تقدّم الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) تقرير عن منتصف المدة، بعد حوالي 15 شهراً من تاريخ اتخاذ القرار 2397 (2017)، تضمّن معلومات عن جميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلاً في الولاية القضائية للدولة العضو المعنية الذين أعيدوا إلى الوطن على مدى فترة الإثني عشر شهراً بدءاً من تاريخ اتخاذ القرار، بما في ذلك تفسير للأسباب التي حالت دون إعادة ما يقل عن نصف أولئك الرعايا بحلول نهاية فترة الإثني عشر شهراً إن كان ذلك ينطبق؛

(ب) تقارير نهائية بعد حوالي 27 شهراً من تاريخ اتخاذ القرار 2397 (2017).

وفي آذار/مارس 2019، أبلغت الولايات المتحدة اللجنة بأنه لم يكن لديها في ذلك الوقت أي التزام بالإعادة إلى الوطن بموجب الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2397 (2017).

ومن أجل الوفاء بشرط تقديم التقرير النهائي، تشاورت حكومة الولايات المتحدة مع سلطاتها الوطنية المسؤولة عن إصدار تصاريح العمل والتأشيرات.

ويُطلب عموماً من جميع مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يسعون إلى دخول الولايات المتحدة لأغراض العمل أن يتقدموا بطلب للحصول على تأشيرة مقدماً، عملاً بالبند 212 (أ) (7) من قانون الهجرة والجنسية (الباب 8، قانون الولايات المتحدة، البند 1182 (أ) (7)). وقد فحصت الولايات المتحدة سجلاتها الخاصة بالتأشيرات والدخول وتبيّن لها أنه لم تُمنح لأي مواطن من مواطني جمهورية كوريا

الديمقراطية الشعبية تأشيرة في إطار فئة من الفئات المأذون فيها بالعمل، مشمولة بهذا التقرير وسارية المفعول في الفترة من 23 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر 2019.

وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة من 23 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر 2019، لم يكن أي مواطن من مواطني جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية موجوداً في الولايات المتحدة ممن: (أ) مُنحوا تأشيرات مشمولة بإذن العمل قبل 23 كانون الأول/ديسمبر 2018 لكنهم مكثوا فيها بعد ذلك التاريخ؛ أو (ب) غيروا فئات التأشيرات بعد دخول الولايات المتحدة بواسطة تأشيرة غير مشمولة بإذن عمل؛ أو (ج) سُمح لهم بالدخول بدون تأشيرة لكنهم حصلوا بعد ذلك على وضع قانوني يسمح لهم بالعمل؛ أو (د) حصلوا على إذن عمل بطريقة أخرى؛ أو (هـ) يندرجون ضمن أي فئة أخرى تقتضي إعادتهم إلى الوطن بموجب الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2397 (2017).

وبناء على ذلك، تظل الولايات المتحدة دون أي التزام بالإعادة إلى الوطن بموجب الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2397 (2017). وستواصل سلطاتها الوطنية العمل على أن تظل الولايات المتحدة ممثلة للفقرة 8 من القرار.

وستواصل الولايات المتحدة الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينطبق على جميع الدول الأعضاء شرط إعادة عمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الخارج إلى الوطن بموجب الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2397 (2017). والولايات المتحدة على استعداد للعمل، على الصعيدين الوطني وعن طريق اللجنة، مع الدول التي تحتاج إلى المساعدة للوفاء بالتزاماتها.